الإبقاء على ما ترتب عليه من آثار

«الداخلية والدفاع» ترفض مرسوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات

عبدالله التميمي وعسكر العنزي ومحمد البراك وناصر الشمري خلال اجتماع اللجنة

رفضت أمس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية بالاجماع المرسوم 2012/21 والمتعلق باللجنة الوطنية العليا للانتخابات مع الابقاء على ما ترتب عليه، ورفضت ايضا مشروع قانون بفرض غرامات مالية وسجن على من فقد جوازه او أتلفه، ورفضت فرضية جواز سفر لمن يطالب بالجنسية الكويتية، وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي ناقشت اللجنة امس بحضور الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات عبدالله الراشد ووفد من وزارة الداخلية مرسوم قانون مقدما من الحكومة بشأن طلب فرض غرامة على من فقد جوازه او اتلفه، ورفضت اللجنة المشروع لاسيما انه يفرض غرامات مالية وسجنا.

وأضاف التميمي ورفضت اللجنة ايضا التأمين الصحي على الجوازات وطلب اللواء الراشد التأجيل الى حين الانتهاء من الجوازات الالكترونية المتطورة لأن وزارة الداخلية لا تعرف تكلفة الجواز.

وأكد التميمي ان اللجنة رفضت المشروع بقانون والمضاف الى قانون الجنسية والذي يقضي بعدم منح الجنسية الا لمن لديه جواز سفر منذ رأينا ان هذا المشروع فيه مثالب ويعتبر فخا لغير محددي الجنسية.

وأفاد التميمي بأن اللجنة رفضت مرسوم 2012/21 والمتعلق باللجنة الوطنية العليا للانتخابات مع الابقاء على ما ترتب عليه من اثار وسيتم رفع التقرير الى المجلس.

عاشور يطالب بإعطاء الأولوية لأبناء الكويتيات في التوظيف والإسراع في تجنيسهم

صالح عاشور

دعا النائب صالح عاشور الحكومة إلى أن يتم إعطاء أبناء الكويتيات أولوية التعيين بعد الكويتيين، حيث انهم يستحقون التعيين كونهم ولدوا وعاشوا وتربوا على هذه الأرض ولهم الأولوية في التعيين في الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة، نظرا للحاجة الماسة لجهودهم وهم يعاملون معاملة الكويتيين في أغلب الأماكن، لذا من المفترض ان يتم تعيينهم في الأماكن التي تحتاجها الوزارات ومؤسسات الدولة، وأضاف عاشور ان بعض الأسر تعيش حالة مادية صعبة ولذلك من الأولى ان يتم تعيين أبنائهم لتحسين حالتهم المعيشية.

وقال عاشور ان على الحكومة ان تعمل على سرعة إنجاز المعاملات الإدارية والقانونية لمستحقي الجنسية من أبناء الكويتيات حتى ننتهي من هذا الملف الذي أصبح ثقيلا على البلد والحكومة والمواطنين، وان سرعة إنجازه خطوة إيجابية من الحكومة تجاه من يستحق الجنسية وإنهاء معاناتهم التي استمرت لفترة طويلة حتى سئم البعض من الانتظار دون جدوى ولم يروا خطوات إيجابية وحقيقية تجاه الانتهاء من هذا الملف.

العتيقي: ناقشنا مع وزير الصحة إنشاء مستشفيات جديدة

حمد سيف ود.صلاح العتيقي ود.مشاري الحسيني خلال الاجتماع

بيّن رئيس اللجنة الصحية والاجتماعية البرلمانية النائب صلاح العتيقي «ان اللجنة اجتمعت أمس بحضور وزير الصحة د.محمد الهيفي، وناقشت وضع المستشفيات العامة وما تعانيه من تكدس وازدحام، بالإضافة الى مناقشة إنشاء المستشفيات الجديدة ومراحل تنفيذها». وقال العتيقي في تصريح للصحافيين: «ونوقش مقترح توحيد جهات الابتعاث الى العلاج بالخارج في هيئة واحدة، وسيتم وضع أسس جديدة لتلك الهيئة».

د.محمد الهيفي متوسطا أركان وزارته

الخرينج يستنكر الهجوم على السفارة الأميركية بتركيا

مبارك الخرينج

استنكر نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج الهجوم الارهابي الذي استهدف السفارة الاميركية بالعاصمة التركية انقرة، معربا عن تنديده الكامل بهذا الهجوم الارهابي الذي لا يمثل اي درجة من التحضر واحترام البعثات الديبلوماسية التي كفل القانون الدولي احترامها وحمايتها. واكد الخرينج ان الارهاب ضد الدول والشعوب والمؤسسات الديبلوماسية لا يخدم اي قضية تخص اي شعب بل العكس الارهاب يزيد القضايا تعقيدا، متمنيا تلاشي الارهاب في جميع دول العالم واللجوء الى الحوار بعيدا عن لغة التهديد والارهاب.

..ويقترح إطلاق اسم سعود الناصر على إحدى المنشآت الحيوية

قدم النائب مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا للدور الكبير الذي قام به المغفور له بإذن الله تعالى سعود الناصر الصباح، وباعتباره أحد رموز الدفاع الديبلوماسي العالمي عن الكويت ابان الاحتلال العراقي عام 1990 وباعتباره رجل دولة يسعى دائما لمصلحة الكويت منذ ان بدأ حياته السياسية كسفير للكويت في لندن، ثم سفيرا في الولايات المتحدة الأميركية ودوره في المحافل الدولية ثم تسلمه لزمام العمل السياسي بالبلاد بتقلده مناصب وزارة الإعلام والنفط.

ونظرا لتخليد أبناء الكويت البررة الذين قدموا أعمالا وطنية جليلة ومشهودا لها في تقدم وازدهار الكويت.

فإنني أقترح على اطلاق اسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ سعود الناصر السعود الصباح على إحدى المنشآت الحيوية في البلاد.

العدوة ينتقد حلول الكويت في المرتبة الـ126 بيئياً

خالد العدوة

استنكر النائب خالد سالم العدوة مجيء الكويت في المراتب الأخيرة على مستوى 132 دولة فيما يتعلق بتصنيف المؤشر البيئي، من خلال دراسة اصدرتها جامعتا يال وكولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية بعد ان حلت الكويت في المركز 126. وجاءت بعدها 6 دول فقط تعتبر الأسوأ على مستوى العالم في التصنيف البيئي وفقا للدراسة. ووجه العدوة سؤالا الى وزير الداخلية عن دور الهيئة العامة للبيئة في حماية البيئة وتحسين جودة الطبيعة، جاء على النحو التالي:

1 ـ تشير التقارير البيئية الى خطورة الوضع البيئي في الكويت في الجانب البري، مما احدث تدهورا شديدا في المساحات الخضراء وعلى مستوى النباتات نتيجة ارتفاع درجات التلوث عن معدلاتها الطبيعة، لذا يرجى افادتي بالإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للبيئة تجاه ذلك؟

2 ـ في ظل ما تعانيه الشواطئ الكويتية من تدهور واعتباراها وفقا للتصنيفات البيئية المتوالية غير آمنة للسباحة بفضل تلوثها بمياه الصرف الصحي وعوامل اخرى، هل لدى الهيئة العامة للبيئة واجهزة الدولة الآخرى قياسات مطمئنة معلنة لمستويات التلوث في المياه؟ ان كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بنسب تلك المستويات، وان كانت الاجابة بلا فيرجى توضيح الأسباب.

3 ـ ما سر عدم القضاء على البحيرات النفطية وازالتها حتى يومنا هذا والتي نتجت عن حرق آبار النفط ابان الغزو الغاشم، على الرغم من مرور اكثر من عشرين عاما على وجودها؟

4 ـ هل تسبب وجود تلك البحيرات النفطية في تسرب النفط إلى مستويات المياه الجوفية؟ ومن ثم تهديد استعمالها نهائيا؟ يرجى تزويدي بالدراسات والقياسات المتخذة في ذلك الشأن.

5 ـ هل اضيرت الزراعة في الكويت بسبب تلك البحيرات النفطية؟

الراشد يدعو لجلسة خاصة الخميس المقبل

وجه رئيس مجلس الأمة علي الراشد الدعوة للنواب والحكومة لعقد جلسة خاصة، وجاء في كتاب الدعوة ما يلي: يسرني دعوتكم لحضور جلسة المجلس الخاصة العلنية التي ستعقد يوم الخميس الموافق 7 من فبراير سنة 2013 الساعة التاسعة صباحا، وذلك بناء على الطلبين المقدمين من بعض الاخوة الاعضاء استنادا للمادة (72) من اللائحة الداخلية للمجلس:

اولا: طلب مناقشة تقارير اللجان عن بعض مشروعات القوانين المدرجة على جدول اعمال المجلس والتصويت عليها، وهي: التقرير الاول للجنة المرافق العامة عن مشروع القانون بتعديل المادة (31) من القانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت، والتقرير الرابع للجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن مشروع القانون بتعديل الفقرة الثالثة من المادة (3) من القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، والتقرير الثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، والتقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، والتقرير الاول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع القانون بتعديل المادة (44) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها، والتقرير الرابع والعشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، والتقرير الاول للجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن مشروع القانون بضم وكيل وزارة التعليم العالي الى عضوية المجلس الاعلى للتعليم العالي ومعهد امناء معهد الكويت للابحاث العلمية ومجلس ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والتقرير الثالث للجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن مشروع القانون بالسماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية، والتقرير الثاني للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الاهلي، والتقرير الثامن للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الديبلوماسي والقنصلي، والتقرير الثالث للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (42) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم، والتقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (40) لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته، والتقرير الثاني للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة، والتقرير الثالث للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن مشروع القانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية في سنة 2013.

ثانيا: طلب مناقشة التصريحات التي ادلى بها احد الوزراء السابقين على قناة اليوم الفضائية بتاريخ 2012/12/17 بشأن الفساد والانفاق غير الرشيد الذي سيؤدي الى كارثة وانهيار مالي واقتصادي يصعب التكهن بنتائجه المخيفة.

وستتم مناقشة الطلبين آنفي الذكر في جلسة خاصة واحدة، على ان يخصص الجزء الاول منها لمناقشة الطلب الاول ويخصص الجزء الآخر لمناقشة الطلب الثاني.

علي الراشد

بعد اجتماع لجنة الشؤون المالية مع وزير المواصلات

الجبري: لجنة مصغرة لمعرفة رأي التأمينات الاجتماعية حول حقوق الموظفين في «الكويتية»

خليل الصالح وأحمد لاري ود.يوسف الزلزلة وصفاء الهاشم

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس مع وزير المواصلات وفريق مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التعديلات النيابية المقدمة على قانون خصخصة «الكويتية»، وقررت استكمال المناقشة في اجتماع يعقد 18 فبراير الجاري.

وقالت النائبة صفاء الهاشم في تصريح لها: اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الذي عقد امس كان مخصصا فقط لمناقشة التعديلات المقدمة على القانون الذي أقره مجلس الأمة مؤخرا بشأن خصخصة «الكويتية»، مشيرة الى ان التعديلات تضمنت بنودا مالية بشأن حقوق الموظفين سواء الذين انتقلوا مع الشركة بعد خصخصتها او الآخرون الذين فضلوا التقاعد.

ولفتت الهاشم الى ان أهم بنود التعديلات كانت بشأن توزيع 5٪ أسهم للاكتتاب، وكان المقترح المقدم هو منح هذه الأسهم مجانا، مشيرة الى ان الحكومة اعترضت على ذلك، حيث فضلت ان يتم تقديم هذه الأسهم بسعر القيمة الدفترية للسهم، بحيث يعرض على الموظف شراؤها بالقيمة الدفترية، عن طريق برنامج شراء الأسهم للموظف.

وأوضحت الهاشم انه تمت مناقشة كذلك وضع العاملين في المؤسسة الذين لا يرغبون في الانتقال الى شركة عند تأسيسها ولا تنطبق عليهم شروط التقاعد، بحيث تكفل لهم وظائف حكومية مع برامج تدريبية على ان يقر حساب معاشهم التقاعدي، على اساس الراتب الأساسي الذي كانوا يتقاضونه او الجديد أيهما أفضل بالنسبة للموظف.

وأشارت الى انه من ضمن النقاش الجانبي تمت استضافة وفد من موظفين سابقين تم الاستماع الى وجهات نظرهم، ورأيت كم الوجوه القديمة التي عاصرت الكويتية، وعملت بكل اهتمام، وعمرت المؤسسة وقت الاحتلال، وأوضحنا لوزير المواصلات وفريقه شكواهم المتعلقة بالتقاعد، ووعد بإعادة دراسة الطلب، وتقديم تصور كامل من قبل «الكويتية» بشأن خطة شراء الأسهم، وسيكون اجتماعنا الاثنين المقبل 18 الجاري.

من جهته، قال عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب محمد الجبري: هناك موافقة مبدئية على الاقتراحات بالتعديلات التي تقدمت بها على قانون خصخصة «الكويتية» بشأن مؤجلي الصرف، وتوزيع 5٪ من قيمة الأسهم، حيث تسعى اللجنة المالية الى وضع صيغة ترضي جميع الأطراف، بحيث يستفيد منها الموظفون الباقون في الشركة وإدخال شريحة المتقاعدين، وكذلك ما يتعلق بالسنوات الخمس منذ دخول الشريك الاستراتيجي، بالإضافة الى الطيارين والفنيين، فهناك مقترح بضمان وظيفي لهم بشأن سن التقاعد.

وأشار الجبري الى ان المتقاعدين السابقين الذين لم يتمتعوا بأي مزايا حالية او سابقة ستتم مراعاتهم في هذه التعديلات.

وتابع الجبري: تم تشكيل لجنة مصغرة من اللجنة المالية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، لأخذ رأي التأمينات من الجانب الفني فيما يتعلق بالمقترحات بتعديلات التي تم تقديمها على قانون خصخصة «الكويتية»، مشيرا الى ان الفريق سيبدأ عمله من اليوم، فيما تعقد اللجنة المالية اجتماعا مع وزير المواصلات ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بتاريخ 18 فبراير الجاري للبت في التعديلات المقدمة.

من جانبه، أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أحمد لاري على وجود توافق بين الحكومة واللجنة المالية على توسيع قاعدة المستفيدين من نسبة الـ 5٪ الخاصة بأسهم الشركة، بحيث يستفيد منها كل من عمل بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، مشيرا الى ان اللجنة تناقش اليوم تعديلات على قانون الشركات.

وقال لاري في تصريح عقب اجتماع اللجنة المالية أمس: لقد نص قانون خصخصة «الكويتية» في مادته الرابعة على توزيع 5٪ من أسهم الشركة بالتساوي بين العاملين بالمؤسسة الذين انتقلوا الى الشركة، وكان مقترحنا ان توزع هذه الأسهم بالمجان، ثم رأت اللجنة بعد المناقشة مع الحكومة ان يتم توسيع القاعدة المستفيدة من الاكتتاب، بحيث تشمل جميع العاملين.